



أثر التغير الاجتماعي على وضعية العزوبية بالوسط القروي:

بين الضرورة الاجتماعية والاختيار الشخصي

إقليم شيشاوة نموذجا

د. العربي عكروش

أستاذ مكون بالفرع الإقليمي للمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالصويرة

دكتور في علم الاجتماع وعلوم التربية

المغرب

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد الكيفية التي عمل بع التغير الاجتماعي على خلق حياة اجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة، تحتم على الشباب القروي اتخاذ قرار تأخير سن الزواج، وتفضيل حياة العزوبية على تكوين الأسرة بإقليم شيشاوة. واتبع الباحث المنهج الاستكشافي التحليلي، قام ببناء أدوات البحث بغية تجميع البيانات بطريقة مباشرة، من خلال استجواب عينة هذه الدراسة من 1646 أسرة قروية بإقليم شيشاوة. استخدم الباحث الاستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية الخاصة بهذه الدراسة، وهي الاستمارة التي تم تعبئتها، لمعالجة السؤال الإشكالي للدراسة: بأي معنى يمكن الحديث عن دور التغير الاجتماعي في تشكيل حياة اجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة، تساهم في انتشار عزوبية الشباب القروي، وتحتم عليهم تأخير سن الزواج كضرورة اجتماعية قبل أن يكون اختيارا شخصيا؟ والتحقق من الفرضيات المطروحة. وقد جاءت النتائج على النحو التالي: أوضحت الدراسات العلمية والإنسانية تنظر إلى العزوف عن الزواج في الوسط القروي كظاهرة سوسولوجية معاصرة متعددة الأبعاد، تتجاوز المقاربة التقنية والقانونية، وتستأثر باهتمام مختلف التخصصات العلمية، لأنها ظاهرة اجتماعية وثقافية ترتبط بتحولات بنيوية وقيمية عميقة تمس الأسرة والمجتمع. معا، ونتيجة مباشرة لتفاعل الظروف الاقتصادية المحلية، والأزمات الاجتماعية المرتبطة بها كارتفاع البطالة وتكاليف المعيشة، وتنامي قيم النزعة الفردية، وتفكك الروابط الاجتماعية الموروثة، واختيار الوظائف التقليدية للأسرة القروية، وسعي الشباب القروي إلى البحث عن كل ما سيمكنهم من تحقيق استقلالهم الذاتي عن السلطة القروية والمجتمعية.

الكلمات المفتاحية: التغير الاجتماعي، العزوبية والعنوسة، الضرورة الاجتماعية، الاختيار الشخصي، المجتمع القروي.



Study Summary: The study aims to identify how social change has led to the creation of a new social, economic, and cultural life, which forces rural youth to make the decision to delay marriage and prefer single life over starting a family in the Chichaoua region. The researcher followed an exploratory analytical approach, building research tools to collect data directly by questioning the sample of this study, consisting of 1,646 rural households in the Chichaoua region. The researcher used a questionnaire as the main tool for collecting field data for this study, and it was filled out to address the study's main research question: In what sense can we talk about the role of social change in shaping a new social, economic, and cultural life that contributes to the spread of bachelorhood among rural youth and forces them to delay marriage as a social necessity before it becomes a personal choice? And to verify the proposed hypotheses. The results came as follows: Scientific and humanitarian studies now view the avoidance of marriage in rural areas as a contemporary, multidimensional sociological phenomenon that goes beyond technical and legal approaches, and attracts the attention of various scientific disciplines, because it is a social and cultural phenomenon linked to deep structural and value changes affecting both the family and society. As a direct result of the local economic conditions and the social crises associated with them, like rising unemployment and living costs, the growing sense of individualism, the breakdown of traditional social ties, the collapse of the conventional roles of the rural family, and young people in rural areas seeking anything that could help them achieve independence from rural and community authority.



انصبت اهتمامات المهتمين بالشؤون القروية في البحث في كل الإشكاليات والقضايا التي يثيرها أثر التغير الاجتماعي على وضعية التنظيمات والمؤسسات القروية، ودراسة مختلف ظواهرها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يخلفها هذا التغير، وذلك لوضع المجتمع القروي في مساره الصحيح للتنمية الشاملة. ومساهمة منا في هذا المجهود، وإغناء للتراكم المعرفي الذي حققه النقاش العلمي حول الموضوع، اخترنا القيام بدراسة ميدانية بإقليم شيشاوة، هدفها الكشف عن أهم التغيرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عرفت فيها مؤسسة الزواج في المجتمع القروي، بناء على اختيار عدة مؤشرات نختكم إليها لمعرفة مستوى أثر التغير الاجتماعي على هذه المؤسسة الاجتماعية والتنظيمية، وإبراز أهم نتائجه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية. وبما أن الدراسة العلمية لظاهرة اتساع نطاق العزوبية في صفوف الشباب في المجتمع القروي في السنوات الأخيرة، تقتضي توفر شروط الموضوعية العلمية، والوصف الدقيق لمعطياتها الميدانية، والبناء المنهجي لمفاهيمها الأساسية، والتكامل النسقي لمتفصلات المعرفة، وباعتبار هذه الشروط أمر ضروري لتحليل العلاقة القائمة بين التغير الاجتماعي وتحول ظاهرة العنوسة والعزوبية من الضرورة الاجتماعية إلى الاختيار الشخصي. فإن المبتغى الذي يقود عملنا في هذا البحث، كان وراء اتخاذ قرار إجراء دراسة ميدانية حول إقليم شيشاوة، وتخصيص نظامه الأسري وثقافته الزوجية بالدراسة والتحليل، كنموذج لتفاعل الساكنة القروية مع التغير الاجتماعي.

تناولنا في هذه الدراسة موضوع أثر التغير الاجتماعي في انتشار ظاهرة العزوبية وارتفاع مستويات العنوسة وتأخير سن الزواج في المجتمع القروي، وتعمل على التطرق لحيثياته من خلال نهج تحليلي يضم مقدمة عامة، وست مطالب وخاتمة، خصص المطلب الأول، لإبراز القيمة العلمية للإشكالية، وتساولاتها الفرعية، وفرضياتها الرئيسية، وبنيتها المنهجية، ومبرراتها الذاتية والموضوعية لاختيار موضوعها والتي لا يمكن فصلها عن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال التطرق لهذه القضية. وقد استعرضنا بين ثنايا هذا البحث، بعض الخلفيات النظرية للموضوع. هذا الترتيب المعتمد في استعراض مكونات هذا البحث، أملت دواعي منهجية وعلمية، تتمثل في حاجتنا لتأطير موضوعه في سياقه المعرفي، ورغبتنا الذاتية في استمرار التفصيل بين مكوناته المنهجية والنظرية.

تطرق العمل في باقي المطالب إلى إثارة سؤال الجدوى في دراسة تأرجح عزوبية الشباب بين الضرورة الاجتماعية والقرار الشخصي تناول وضعية العزوبية في المجتمع القروي بين لغة الأرقام والدلالات السوسولوجية، والتطرق لمسألة تحول قرار الزواج في الأسر القروية من الاختصاص الأسري إلى القرار الشخصي، وتأثير هذا التحول على انتقال الزواج العائلي بالوسط القروي من التقديس والواجب إلى الاختيار والرغبة، واعتبار ارتفاع سن الزواج بالوسط القروي استجابة لمتطلبات التحولات الاجتماعية، والبحث في تصنيف العزوبية في المجتمع القروي كإكراه اقتصادي وليس عزوف شخصي، وربط ذلك تأخير زواج الشباب القروي بتحرر المرأة وتغير القيم الاجتماعية.

أخينا هذه الدراسة بخاتمة، أوردنا فيها الخلاصات والاقتراحات التي ستغني الفهم العلمي للموضوع، ومناقشتها في ضوء الدراسات، المشابهة والنماذج النظرية. وقد تنوعت المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها بين الاطلاع على المراجع المتنوعة، الورقية منها والرقمية باللغات الثلاث، العربية، الفرنسية والإنجليزية، وتصفح المواقع الإلكترونية المشهود لها بالموضوعية العلمية، والأطروحات الجامعية المطبوعة والمخطوطة، والمقالات والدراسات المنشورة في مختلف المجلات العلمية المحكمة والمصنفة، والتقارير الصادرة عن مختلف الهيئات الوطنية والدولية.

البحث في علاقة التغير الاجتماعي بالعزوبية: بين الالتزام المنهجي والتأصيل النظري(1)

شكل موضوع الأسس التي يرتكز عليها بناء الأسر القروية، والتعرف على طبيعتها ومشكلاتها وتحولاتها، والكشف عن ردود أفعال أفرادها تجاه كل ما يقع في المجتمع القروي، قضية شائكة وصعبة تستأثر بالاهتمام العلمي والسوسولوجي، إذ تعد من القضايا الاجتماعية التي من الممكن أن يؤدي إهمال البحث فيها إلى عرقلة مسار تقدم وتحديث المجتمع القروي، وفشل برامج إدماج ساكنته في التنمية الشاملة. فإذا كانت التنمية البشرية غاية كل مجتمع إنساني، فإن هذه الغاية يختل معناها، وتفقد خصائص العدالة والإنسانية والإنصاف كلما تم تهميش دراسة القضايا المرتبطة بالأسر القروية كوحدات اجتماعية وتنظيمية في المجتمع القروي، والبحث في ما تعرفه من ظواهر



اجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة، وإبراز قدرتها على التكيف مع هذه الظواهر، والتي تتجدد باستمرار بفعل استدامة التحولات الاجتماعية التي تمس الحياة الفردية والجماعية بالوسط القروي. فالتركيز على دراسة تغير ثقافة الزواج في أبعادها الثقافية والاجتماعية والدينية والاقتصادية والديموقراطية والسياسية، ليس ظاهرة فردية معزولة، بل هي إشكالية وظاهرة كونية عامة، لا يسلم منها أي مجتمع من المجتمعات البشرية، سواء المتقدمة منها أو المتخلفة، لكن جوهر الاختلاف بين هذه المجتمعات، يكمن في طبيعة هذا الاهتمام وأبعاده وتأويلاته وامتداداته. فرغم أن ارتفاع مستويات العنوسة وتأخر سن الزواج في المجتمع القروي ظاهرة متعددة الأسباب والنتائج، فإنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمختلف أنواع التغيرات السائدة في المجتمع القروي. فقد بينت الكثير من الدراسات الاجتماعية التي تناولت هذا الموضوع، أن التفسير السوسوسيلوجي لتغير ثقافة الزواج القروية، يتبوأ صدارة اهتمامات الدراسات السوسوسيلوجية المغربية، ويهتم بدراسة قضايا متعددة كتفكك الأسرة الممتدة، وحلول الأسرة النووية محلها، وعلاقة الأبناء بالسلطة الأسرية وتقاليدها وقيمها، ومستويات التضامن الاجتماعي السائد بين القرويين.

تأثرت ثقافة الزواج القروي بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديمقراطية التي يشهدها المجتمع القروي. وباعتبار الزواج أهم نظام اجتماعي، تبنى عليه باقي التنظيمات الاجتماعية، يستوجب تحليل اتجاهات الزواج الحياة الاجتماعية، فمن الطبيعي أن يتأثر بكل ما يعرفه المجتمع من تحولات وتغيرات في شتى المجالات، ففهم¹، والعلاقات العائلية للقرويين، خصوصا ما يتعلق بالسن عند الزواج الأول، وزواج الأقارب، وتعدد الزوجات، والزواج المبكر، وفرق السن بين الزوجين والعلاقات العاطفية قبل الزواج، والطلاق. فاستيعاب تحولات ثقافة الزواج بالوسط القروي أساسية لإدراك ماهية وتجربة الحياة المشتركة، وتتبع أثرها في سعي الشباب القروي الانسلاخ عن الثوابت الأساسية الموروثة في ثقافة الزواج القروي، وعلاقة هذا الانسلاخ بالرغبة القروية التي تسكن الشباب القروي في إقامة سكن منفصل عن آبائهم، وتغيير مراسم الزواج التقليدية، وتبني مظاهر التباهي والتعالي بين الأسر القروية.

يواجه المجتمع القروي مشكلات اجتماعية واقتصادية وثقافية بفعل تأخر سن الزواج في صفوف الذكور والإناث معا، فبالإضافة إلى مغريات المدن في تنشيط الهجرة القروية كوسيلة أساسية لتعويض نقص اليد العاملة الناتج عن انخفاض عدد السكان النشيطين في المجال الحضري، يعاني المجتمع القروي وضعاً ديمغرافيا واجتماعيا واقتصاديا معقدا اليوم بسبب تراجع نسب الخصوبة، وعزوف جزء كبير من شبابه عن الزواج، مما يجعل القرى تخسر بشكل مزدوج، قلة المواليد بفعل الزواج المتأخر، وقلة الشباب بسبب الهجرة القروية الشيء الذي سيفجر أزمة ديمغرافية في الوسط القروي خلال العقود المقبلة. من هنا، يمكن القول بأن السياق العام المؤطر لهذه الدراسة الميدانية، يقود إلى القول بكون التحولات التي طرأت على الحياة الزوجية بإقليم شيشاوة، مرتبطة بالدرجة الأولى بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديمغرافية التي شهدتها المجتمع القروي، والتي هيأت الشروط لبروز أنماط اجتماعية جديدة للزواج القروي، مما يجعلنا نتساءل عن مدى قدرة هذه التغيرات الاجتماعية على خلق نظام زواجي جديد مغاير لما كان معهودا بين القرويين، وانعكاس ذلك على جذب الشباب القروي للتكيف مع أوضاع جديدة للحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديمغرافية والمجالية التي ترفع من نسب العزوبية والعنوسة في المجتمع القروي. هذه المفارقة الإشكالية التي يثيرها هذا التحول، هي التي تستوجب منا ضرورة إعادة قراءة الواقع الاجتماعي الجديد الذي رافق إثارة العلاقة الجدلية بين العزوبية وانتشار ثقافة الحرية والاستقلالية والاختيار الشخصي بإقليم شيشاوة لهذا فالبناء الإشكالي لهذه الدراسة، ينطلق من خلال قراءات استكشافية لدراسات نظرية، وأخرى ميدانية متعددة، اهتمت بمساءلة حدود وامتدادات هذه العلاقة الجدلية المجتمع القروي، وهو التساؤل الذي يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: **بأي معنى يمكن الحديث عن دور التغير الاجتماعي في تشكيل حياة اجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة، تساهم في انتشار عزوبية الشباب القروي، وتحتم عليهم تأخير سن الزواج كضرورة اجتماعية قبل أن يكون اختيارا شخصيا؟**

تصنف الدراسة الحالية ضمن البحوث الاستكشافية التحليلية التي تتوخى الكشف والتوسع في تحليل جوانب الإشكالية، وإغناء التراكم المعرفي للظاهرة بمؤشرات جديدة محينة. وقد اعتمدنا، لإلقاء الضوء على حيثيات الإشكالية الواردة في البحث، والإجابة على أسئلتها، على مناقشة وتحليل الفرضيات التي يثيرها بناء على المتغيرات المستقلة والتابعة (التغير الاجتماعي، العزوبية والعنوسة، الضرورة الاجتماعية، الاختيار الشخصي، المجتمع القروي)، واستثمار المعطيات الميدانية المجمعة خلال سنة 2024، بواسطة عينة تم اختيارها

1 - Claude Lévi-Strauss, Les Structures élémentaires de la parenté, Paris, PUF, 1949, p 102.



وفقا لشروط العلاقة المباشرة بالموضوع. وقد تكونت عينة هذه الدراسة من 1646 أسرة قروية، بنسبة تمثيلية تبلغ 3% من المجتمع الإحصائي، تنتمي إلى 33 جماعة قروية موزعة على امتداد النطاق الجغرافي لإقليم شيشاوة.

يستوجب مجال البحث في دور التغير الاجتماعي في دفع الشباب القروي نحو تأخير سن زواجهم، وتغيير أولوياتهم تجاه الزواج وتكوين الأسرة، تنوع تقنيات جمع المعطيات الميدانية انسجاما مع الطبيعة الاستكشافية للموضوع، والتي تشمل الاستمارة لجمع أكبر عدد من المعطيات الميدانية، والمقابلات مع الأسر القروية بإقليم شيشاوة، والملاحظة المباشرة لمتابعة الظاهرة في واقعها الحقيقي، وتعزيز هذا العمل بالبحث الوثائقي الموسع. وقد اعتمدنا، في تحليل إشكالية البحث، على المنهج الكمي الذي يعتمد المسح الاجتماعي الشامل بالعينة، ويتيح جمع معطيات ميدانية في مجال ومجتمع جد واسعين، ويوفر إجراءات رصد النماذج التفسيرية التي تدلي بها الأسر القروية حول ارتفاع متوسط العمر الذي يتزوج فيه الأفراد لأول مرة، مقارنة بالأجيال السابقة في المجتمع القروي. ويمكن تبرير اختيارنا لهذا المنهج بخصائص الموضوع التي تتناسب مع المنهج الكمي، وإمكانية معالجة البيانات بعد تكميمها، وتوفير المعطيات في جداول تحتوي أرقاما ومعطيات إحصائية، وتسهيل مهمة فهم هذه المعطيات، وتأويلها وتفسير العلاقات القائمة بينها أثناء العمل على المعطيات الميدانية.

سؤال الجدوى في دراسة تأرجح عزوبية الشباب بين الضرورة الاجتماعية والقرار الشخصي²

يعتبر البحث العلمي في ميدان الدراسات السوسولوجية فرصة سانحة، وبابا مفتوحا للغوص في خبايا الظاهرة المدروسة، ومعرفة خلاصات الملاحظة اليومية لها، فهو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بفضل اكتشاف معلومات أو لهذا، ارتأينا اختيار البحث في ربط التحول الذي. علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا² طرأ على سن الزواج الأول بمجموعة من العوامل كارتفاع تكاليف المعيشة والسكن، وإطالة سنوات الدراسة، وتحولات سوق الشغل وارتفاع البطالة. فلم يعد الزواج المبكر هو القاعدة في المجتمع القروي كما كان قبل عقدين من الزمن. اليوم، بحيث يتجه معظم الشباب القروي نحو تأجيل الزواج إلى سن متقدمة، بل إن نسبة متزايدة منهم تعبر صراحة عن عدم رغبتها في الزواج أصلاً.

يقود التساؤل عن القيمة المضافة للبحث في تفكيك الديناميات النفسية الاجتماعية الكامنة وراء سلوك العزوف عن الزواج في السياق القروي المعاصر، من خلال رصد حركية الخط الفاصل بين "الاختيار" و"الاضطرار" لدى الأفراد العازفين عن الزواج في سن متأخرة، إلى استحضار التنوع والتباين الذي يميز الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في حقول معرفية وعلمية مختلفة، والتقيد بعدم الادعاء بقدرة هذا البحث على الإحاطة الشاملة بكل الجوانب المكونة للإشكال المطروح في البحث، والتأكيد على أن العمل على هذا الموضوع حلقة مكملة لسلسلة الدراسات التي أنجزت في الموضوع، وتوقع أن يلحق هذا العمل بعض الإخفاق، وربما كثير من النقائص، إلا أن اكتشافها سيدفع إلى مزيد من تجويد البحث في الموضوع.

تنص قواعد البحث العلمي في الدراسات الإنسانية والاجتماعية على ضرورة مراجعة الأعمال العلمية والميدانية التي أنجزت حول تأخر سن الزواج في المجتمع القروي كتحولا مجتمعي موثق بالأرقام، بمس بنية الأسرة القروية في عمقها، ويسائل تأثيرها المباشر بالضغط الاقتصادي الذي يلاحق جيلاً كاملاً من الشباب، وبالتحولات في القيم ومعايير الاختيار التي تستهدف بنيتها الثقافية والاجتماعية الموروثة وذلك بهدف توفير مادة خامة لإنجاز الدراسة الجديدة حول الموضوع، وإغناء معطياتها المعرفية والمنهجية. فما يجمع الدراسات السابقة حول موضوع بحثنا هذا، اعتبار انتشار العزوبية في المجتمع القروي ظاهرة تقف وراءها مجموعة من العوامل المتدخلة في ما بينها رغم أن النقاش العمومي الحالي حول تأخر الزواج في المجتمع القروي يميل إلى التركيز بشكل شبه حصري على البعد الاقتصادي، باعتباره السبب "الجاهر" والأسهل تفسيراً لهذه الظاهرة، الشيء الذي يجعل من دراستنا هذه تثير قضايا اجتماعية تصنف في صميم الاهتمام السوسولوجي بظواهر المجتمعات الإنسانية، وأساس لفهم الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديمقراطية المشكلة

2. بدر أحمد، أصول البحث العلمي ومنهجه، منشورات وكالة المطبوعات، الطبعة الخامسة، الكويت، 1979، ص 19 -



للمجتمع القروي. فقد شكلت الدراسات السابقة المنجزة حول موضوع دراستنا، منطلقاً لقراءة واستكشاف التراكم المعرفي والعلمي الذي أنجز حول الموضوع، وتذليل الصعوبات المعرفية والمنهجية والمفاهيمية التي واجهت الباحثين أثناء الاشتغال على الموضوع، وصياغة رؤية واضحة وشاملة لكيفية معالجة المشاكل التي سنصادفها خلال البناء النظري للموضوع، أو تلك التي ستعترضنا خلال انتقالنا إلى العمل الميداني. فقد شكلت مراجعة الدراسات السابقة حول الموضوع، نقطة البداية بالنسبة لنا، سواء في اختيار القضية الأساسية لبحثنا أو البناء الإشكالي لها، أو صياغة التصميم الخاص بمضامينها وفصولها ومكوناتها. وقد اقتصرنا في مراجعتنا للدراسات السابقة على تدوين الأفكار الأساسية التي تناسب موضوع بحثنا، والتزامنا بمقتضيات الموضوعية العلمية في استعراض نتائجها، وقصدنا تنويعها بين دراسات مغربية وأخرى عربية وغربية، تطرقت للموضوع في فترات زمنية ومكانية مختلفة.

تعتبر الأسر القروية مؤسسات اجتماعية وتنظيمية تيسر للإنسان استثمار موروثه الثقافي في بناء علاقاته الفردية والجماعية، واستدماج العناصر الجديدة التي تفرزها التحولات الاجتماعية بالوسط القروي، ومواصلة العيش المشترك مع الآخرين، والتكيف المستمر مع تحول البنيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. فإذا كان التغير في البنى الاقتصادية والاجتماعية أسرع، فإن تحول الظواهر الثقافية فما يميز الثقافة القروية وحدة التماسك الروحي والقيمي، والعلاقات الوطيدة بين أفرادها، وحسن النية في معظم. والفنية أبطاً بكثير³ معاملاتهم داخل الوسط القروي، وارتقاؤها إلى مستوى النوع المقدس، وبطء تغيرها المرتبط بعقائد الناس وتقاليدهم. الشيء الذي يعطي الشرعية للبنية الاجتماعية الثقافية لتمارس قهراً على سلوكات الأفراد، فتجعلهم خاضعين لإكراهات الوسط الثقافي السائد أو ما يسمى بالضبط الاجتماعي، لسلوك الأفراد في حدود المعايير والقيم المتعارف عليها في المجتمع. "ويبقى الضبط العائلي كنوع من أنواع الضبط الاجتماعي قويا في الوسط القروي، إلى جانب الكلام المتداول باستمرار حول المنحرفين عن ما هو متعارف عليه داخل الوسط، هذا هذه المميزات التي تنفرد بها الثقافة القروية، تجعل الأسر القروية تعبى⁴ الكلام له دور هام في الرقابة على سلوك وتصرفات الأفراد جهودها لحماية القيم والمعايير الثقافية والأخلاقية الموروثة، وتوظف إمكانياتها المتاحة لإعادة إنتاجها وفق الشروط التي يتطلبها إعادة بناء الجماعة التي تنتمي إليها الوحدة السكانية أو المجال الذي تنتمي إليه هذه الأسر⁵

حدد فرديريك معتوق الأسرة القروية كمؤسسة ثقافية التي اهتم بها علماء الاجتماع في تحليل خصائصها ووظائفها، واستنتجوا أن هذه الخصائص والوظائف، تختلف من شكل إلى آخر، فلا يمكن الحديث عن التشابه بينها، من حيث القرابة وأنساقها وأنماط الزواج فمفهوم الثقافة الأسرية يدل على كيفية تشييد الأسر القروية كنسق يتألف من عناصر وأفراد، بينهم علاقات وتقاطعات. والأدوار⁶ فطبيعة العلاقة القائمة. واهتمامات مشتركة، ومن شأن أي تحول بلحق العنصر الواحد منها، أن يحدث تحولاً في باقي العناصر الأخرى⁷، بين الأسر القروية والثقافة القروية، جعلتنا نفترض بأن تفاعل الأسر القروية مع متطلبات التغيرات الثقافية، يتسم بالصمود وبطء الاستجابة وأن وتيرة التغير في البنى الثقافية القروية، يفرض على الأسر، وأن أي تغير اقتصادي يعقبه تغير اجتماعي وثقافي في المجتمع القروي⁸ القروية التفاعل مع انعكاسات التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، سواء على المستوى الزمني (التاريخي) (أو على المستوى المجالي) (الجغرافي)⁹ ولتحليل هذا الافتراض، اعتمدنا النموذج الذي وضعه ماكس فيبر حينما تساءل حول المكانة التي تحظى بها الأخلاق الكالفينية كالزهد

3. عبد الله حمودي، الضحية وأقنعها: بحث في الذبيحة والمسخرة بالمغرب، ترجمة عب الكبير الشراوي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2010، ص 16 -

<https://www.ssrcaw.org4>: نور الدين أيت المقدم، مرجع سابق، أنظر الموقع الإلكتروني -

5. الهادي الهروي: الأسرة، المرأة والقيم، تساؤلات في قضايا المرأة، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2015، ص 21 -

6 - Frederic Maatouk, Dictionary of sociology, English_Arabic., Bierut (Lebanon : Edited and Revised by, 2001, P156.

7. عبد السلام المسدي، قضية البنيوية دراسة ونماذج، تونس، دار أمية بن عروس، 1991، ص 22 -

8. محمد الترسالي، الحياة البدوية بمنطقة الساقية الحمراء، دار القلم، الرباط، 2019، ص 30 -

9. جورج غوريفتش، الأطر الاجتماعية للمعرفة، ترجمة خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات، النشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2008، ص 202 -



والبحث عن الخلاص وتحقيق النجاح الاجتماعي، في ظهور ونشأة المجتمع الرأسمالي. لأن مجمل التحولات الثقافية التي شهدتها المناطق القروية، لا يمكن تفسيرها بهذا العامل أو ذاك، بل ساهمت فيها وبقوة، كما يقول حسن ضياء، مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية¹⁰ والتي أثرت على توجهات القرويين، وعلى مستواهم الثقافي، ووعيهم بالمخزون الثقافي والقيمي الموروث، واتساع نطاق الاحتكاك بين المجالين الحضري والقروي، وارتفاع وثيرة تشييد تجهيزات البنية التحتية، وتسريع برامج تعميم خدمات التمدرس والتطبيب والتوعية

أكدت معطيات الدراسة التي أنجزتها دراسة مؤسسة "فاميلي أوبتيمر" المتخصصة في بحوث الأسرة والحياة الزوجية ارتفاع نسبة العزوف أو التأخر في الزواج في المجتمع المغربي بصفة عامة والقروي بصفة خاصة، بحيث واصل هذا الارتفاع منحاه التزايد ليناهز اليوم نسبة 60%، الشيء الذي انعكس على اتساع نسبة النساء غير المتزوجات 4.6% سنوياً، إذ يبلغ عددهن حالياً 8 ملايين امرأة مقابل تضاعف نسبة الرجال غير المتزوجين تضاعفت بنحو 2.6%. كما تراجع متوسط سن الزواج: بين المغاربة لينتقل إلى 28 سنة، للفتيات و 27 سنة للرجال، أما معدلات الطلاق فقد أظهرت تقارير المؤسسة أن المجتمع المغربي يسجل نسباً متقدمة في معدلات الطلاق فقد أظهرت نتائج الدراسة العلمية التي أنجزتها بشرى المرابطي، أن دينامية العزوف تحكمها استراتيجيات T. % حيث بلغت النسبة 40 معقدة لحماية الاتساق الذاتي؛ حيث يتخذ العزوف طابعاً اختيارياً مدفوعاً بالرغبة في الاستقلالية النفسية، أو استبطان كف سلوكي ناشئ عن استنزاف طاقة الرعاية، في حين ينكشف كـ اضطراب معيش مقنّع يُدار بآليات إسقاطية وعقلنة لأزمة الأدوار، بهدف مداراة وطأة المعاناة النفسية الصامتة الناتجة عن غياب شريك متكافئ. وتوصي الدراسة بإعادة قراءة ديناميات الأفراد من منظور¹¹ "سيكوسوسيولوجي يأخذ بعين الاعتبار أزمة الأدوار والتغيرات في ديناميات العلاقات المعاصرة

وضعية العزوبية في المجتمع القروي: بين لغة الأرقام والدلالات السوسولوجية (3)

مر النمو الديمغرافي القروي بإقليم شيشاوة بثلاث مراحل كبرى، المرحلة الأولى الممتدة من الاستعمار إلى بداية الاستقلال، اتسم فيها، تعداد السكان القرويين بالاستقرار النسبي، وببطء وضعف التزايد الديمغرافي الذي لا يتعدى 1%، والذي يمكن تبريره بمبررات عديدة، حدها محمد امهدان في الحسائر البشرية التي عرفتها المنطقة من جراء ارتفاع الولادات والوفيات معاً، وتتابع الكوارث الطبيعية، والجفاف، والحروب، والأوبئة، والصراعات القبلية، والهجرة بسبب بطش القياد المحليين. المرحلة الثانية ظهرت مع بداية الستينات من القرن الماضي وسجلت نسبة 2.6% للنمو الديمغرافي، واستمر هذا النمو إلى نهاية التسعينات، فطيلة أربعة عقود متتالية، اتسم النمو الديمغرافي بالانفجار الديمغرافي الهائل في جل المناطق القروية، بفعل تحسن الأوضاع المعيشية، وارتفاع نسب الإقبال على الخدمات الصحية، وتراجع نسبة الوفيات التي انتقل معدلها من 1,9% سنة 1962 إلى 0,6% سنة 2000، ونفس الأمر ينطبق على نسبة وفيات الأطفال التي تراجعت من 14,9% سنة 1962 إلى 3,6% سنة 1997، واستمرار تأثير الثقافة المحلية المشجعة على الإنجاب، وتزايد نسب الزواج المبكر، وأخيراً المرحلة الثالثة التي ظهرت مع مطلع الألفية الثالثة، وسميت بمرحلة الانخفاض التدريجي في نسب النمو الديمغرافي، حيث لأول مرة ينحدر نسبة النمو السكاني إلى ما دون 1.6%. ويعزى هذا التراجع إلى ارتفاع وثيرة الهجرة القروية، وبروز تحولات عميقة في سلوكيات الإنجاب والتنظيم العائلي، وتغيير المواقف نحو دور الأبناء، وارتفاع سن الزواج الأول، وتراكم المشاكل المادية والاقتصادية، وانخفاض معدل الخصوبة، حيث تسجل نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات تراجعاً ملحوظاً بالمقارنة مع نسبة الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 5 و 9 سنوات، وهو ما يمثل تحولاً جذرياً بالمقارنة مع سنة 2011. وفي تحليله لنتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى، الذي أنجزته المندوبية

10 عبد الخلقي محمد وضياء حسن وبمينة ميري وآخرون، في السوسولوجية المغربية المعاصرة، كتاب جماعي، تنسيق بمينة ميري ومحمد عبد الخلقي، منشورات - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، 2022، ص 80

11 بشرى المرابطي، ديناميات العزوف عن الزواج دراسة حالات وفق مقارنة سيكوسوسيولوجية للتمثيلات والخبرة المعيشية، المجلة المغربية لنشر الأبحاث - العلمية، العدد 19، يوليوز 2026، ص 318



، السامية للتخطيط سنة 2024، خلّص المختار الهراس عند قراءته لمؤشرات "العزوبية النهائية"، والتي تعني بلوغ خمسين سنة دون زواج¹² إلى أنّ فئات من الرجال المغاربة يخشون الزواج من المرأة ذات شواهد عليا، ويُعتبر هذا واحدا من أسباب "العزوبية النهائية"

الجدول رقم 01: توزيع الأسر القروية حسب موقفها من الزواج المبكر			
المتغير	الصنف	العدد	%
الموقف من الزواج المبكر	نعم	1498	91
	لا	148	9
	المجموع	1646	100
المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2024			

تبرز معطيات الجدول رقم 01، أن المساواة بين الجنسين تؤثر على مواقف الأسر القروية من الزواج المبكر بإقليم شيشاوة. فرغم %91 تقدم القوانين الواردة في مدونة الأسرة، فلا زالت نسبة 91% من الأسر القروية توافق على زواج أبنائها مبكرا مقابل رفض نسبة 9% من الأسر القروية لهذا النوع من الزواج، مما يساهم في انتشار زواج القاصرات بالعالم القروي بنسبة 63% من الزيجات المسجلة بإقليم شيشاوة، تقل عن سن الزواج المحدد في 18 سنة، مقابل 25% بالمجال الحضري و37% على الصعيد الوطني.

الجدول رقم 02: نسبة زواج دون سن الأهلية مقارنة مع الزواج العادي بإقليم شيشاوة											
المحاكم أو المراكز	المحكمة الابتدائية	المركز القضائي	المحكمة الابتدائية	المركز القضائي	المركز	المركز	المركز	المركز	المركز	مركز	ابتدائية
بامتنانوت	با محمد	باليوستية	بزو	آسفي	سوق	تياسة	دبدو	القضائي	القضائي	جمعة	بلقاصيري
زواج قاصرات %	20	20.24	20.67	21.18	23.43	24.49	25.29	33.33	34.69	44.48	58.77
المصدر: وزارة العدل لسنة 2021											

تبين معطيات الجدول رقم 02، أن نسبة زواج دون سن الأهلية مقارنة مع الزواج العادي بإقليم شيشاوة، لا تتعدى 20% مقابل 58.77% ببلقاصيري وبذلك، يمكن القول أن إقليم شيشاوة لم يصنف ضمن الأقاليم التي سجلت أرقام 23.43% كبيرة في زواج القاصرات بالمغرب برسم سنة 2021، رغم أن هذا الامتياز غير قابل للتعميم على جميع المناطق القروية، فلا زالت المناطق الجبلية تعرف استفحال هذه الظاهرة في صفوف الأسر القروية الفقيرة، والتي ترى في هذا الزواج فرصة لخروجها من أزمة الفقر الاقتصادي والهشاشة الاجتماعية، وتحسين مستوى عيشها، سواء بتزويج بناتها من أثرياء رغم كبر سنهم أو بواسطة التخفيف من تكاليف إضافية عبر التخلص المبكر منهن بالزواج، الشيء الذي يبرر لجوء الأسر القروية للتحايل على القانون الذي يمنع زواج القاصر بتزويج بناتها بدون توثيق عقود الزواج "زواج الفاتحة"، حيث تصل نسبة المتزوجات بدون عقد إلى 28% وبالعودة للأرشيف الوثائقي بالمحكمة الابتدائية بامتنانوت حول زواج القاصر بالمناطق القروية، نستخلص استمرار النسب المرتفعة لزواج القاصر بالرغم من تقنينه ومنعه بمجموعة من

¹² <https://www.hespress.com>، المختار الهراس في تصريح لموقع الجريدة الإلكترونية هيسبريس، يوم 23 أبريل 2016 -



حول زواج القاصر سنة الضوابط القانونية والأخلاقية والطبية. وهذا ما بينته الدراسة التشخيصية التي أنجزتها رئاسة النيابة العامة¹³ والتي أبرزت المنحى التصاعدي الذي يأخذه زواج القاصر بالوسط القروي منذ سنة 2004، والذي بلغ ذروته سنة 2011. 2021. بتسجيله نسبة 11.99% من مجموع رسوم الزواج المبرمة برسم نفس السنة، قبل شروع هذا المنحى في الانخفاض التدريجي ليسجل أقل نسبة برسم سنة 2019، والمحددة في 7.53%. فقط مقابل 1.2% بالمجال الحضري. ويتأثر هذا المعطى بعوامل التعليم والثروة والسن حيث تصل نسبة النساء المتزوجات قبل 15 سنة إلى 2.4% مقابل نسبة 16.4% للنساء المتزوجات قبل 18 سنة، وأن 23.8% من حالات الزواج المبكر تسجل في صفوف الفتيات الأميات مقابل 3.1% للمتعلّقات. وباعتماد مؤشر الثروة، فإن نسبة 42.8% من النساء المتزوجات مبكرا، ينتمين إلى أسر فقيرة مقابل نسبة 23.8% للأسر الغنية. ويفسر استمرار هيمنة الزواج المبكر بالوسط القروي خصوصا في صفوف الإناث بمقومات البنية الذهنية القروية، ورغبة الأسر القروية في حماية أبنائها من مظاهر الانحراف وثقافة "العار والشرف"، والمبادرة بتزويجهم بمجرد الوصول إلى سن البلوغ. لكن هذا التوجه يتلاشى تدريجيا بسبب تأثير التغيرات الاجتماعية والظروف الاقتصادية المتلاحقة، إذ أصبح الفرق في سن الزوج بين الجنسين يضيق بشكل واضح، فقد جرت العادة في القرن الماضي لجوء الأسر بالنسبة لأبنائهم من الجنسين معا، إلا أن هذه العادة اختفت كلياً بالنسبة للذكور، وبدأت في الاندثار بشكل القروية إلى الزواج المبكر¹⁴، تدريجيا بالنسبة للإناث، نتج عنها ارتفاع نسبة التأخر والعزوف عن الزواج كخاصية جديدة، تميز الحياة الاجتماعية بالوسط القروي، ويفسر ارتفاع معدل سن الزواج في صفوف الذكور. خصوصا بالنسبة للإناث، اللواتي يفضلن الزواج بشباب مقيم بالمدن بدل القرى¹⁵ واستقراره نسبيا في صفوف الإناث بكون تأخير سن زواج الذكور تتحكم فيه العوامل الاقتصادية والوضعية المهنية والظروف المادية والمعيشية، بينما استمرار خضوع الإناث لقيم الثقافة المحلية القائمة على أن المبادرة في الاقتتان بالطرف الآخر تأتي من الذكور عكس الإناث.

تصنف ظاهرة العنوسة في الوسط القروي كأهم مؤشر لقياس عمق التحولات المجتمعية التي يشهدها المجال القروي في العقود الأخيرة، وإذا كانت حدة هذه الظاهرة تختلف بين الجنسين، فإن مختلف الدراسات التي ينجزها المهتمون بشؤون العالم القروي أو تلك التقارير الدورية التي تصدرها مختلف الهيئات البحثية والمؤسسات العمومية، تجمع على كون العنوسة أضحت مشكلة اجتماعية وثقافية واقتصادية تمس مختلف شرائح المجتمع القروي على حد سواء. ففي هذا الصدد أشار التقرير الأخير الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط إلى ارتفاع نسبة العنوسة في صفوف القرويات تناهز اليوم بالنسبة للفئة العمرية 15 سنة فما فوق تناهز 27.3% سنة 2024، مقارنة بـ 28.9% سنة 2014 و 34% سنة 2004، أي أتحا في انخفاض، مقابل تراجع طفيف في العزوبة لدى الرجال 40.9% من نسبة سنة 2014 إلى نسبة 39.3% في 2024. كما أن معدل العزوبة عند سن 50 سنة، ارتفع إلى 9.60% في صفوف الإناث سنة بعدما كان قد سجل 6.70% سنة 2010، و 5.30% سنة 2004، كما أن معدل العنوسة يخلق حسب المجال، إذ إلى 2014، معدل العزوبة مرتفع لدى النساء في المدن مسجلا 10.9%. أكثر من النساء القرويات بنسبة 7%. فضلا عن ذلك، ارتفع معدل النساء العازبات، اللاتي يعلن أسرهن، إلى 8.90% عام 2022 مقارنة بسنة 2012، إذ لم يكن يتجاوزن في ذلك الوقت 6.80%، وتختلف هذه النسب بين المجالين الحضري والقروي، حيث النساء العازبات ربات الأسر في الوسط الحضري يبلغن 9.80%، بينما في الوسط القروي لا يتجاوزن 5.20%.

13. رئاسة النيابة العامة، التقرير السنوي لسنة 2021، ص 28 -

14 يعرف الزواج المبكر حسب اتفاقية حقوق الطفل، أنه زواج الطفل الذي لا يتجاوز عمره ثمانية عشر عاما، ولم يبلغ سن الرشد، وقد أكد الإعلان - العالمي لحقوق الإنسان على الحق الكامل للرجل والمرأة بالزواج وتأسيس أسرة، متى ما بلغا السن القانوني

15 - Mohamed Tamine , Le rôle de la femme dans le changement familial au Maroc. La famille du haut atlas » in : familles Turgues et Maghrébines Editions maison- neuve, Larase. Belgique, 1994, p49.



تمكن عملية الانتقال من الاكتفاء بلغة الأرقام في تحليل ظاهرة العنوسة في المجتمع القروي إلى الانفتاح على ما توفره الدراسات السوسولوجية والاقتصادية من آليات منهجية ومعرفية ومفاهيمية ونظرية تمكن من الغوص في ما تخفيه هذه الأرقام من دلالات اجتماعية ومعطيات اقتصادية وتغيرات ثقافية. فقد عملت العديد من الدراسات الاجتماعية التي تناولت مختلف التحولات الكبرى التي يشهدها المجتمع القروي على التركيز على بعض الظاهر الجديدة التي تستأثر بالاهتمام العلمي والسوسولوجي، كما هو الحال بالنسبة لظاهرة انخفاض الخصوبة في صفوف النساء القرويات، وتراجع ثقة الشباب القروي في مؤسسة الأسر، وربط الأزمة الاجتماعية التي تعيشها فئات واسعة من القرويين بما يفرضه الزواج من تكاليف مادية كبيرة، وتراجع نسبة العيش المشترك بين الأصول والفروع في المسكن الواحد وتأثير انتشار مظاهر الاقتصاد الرأسمالي على تعميق هشاشة العمل الفردي والجماعي، والعمل أكثر هشاشة، والإنجاب من مشروع طبيعي إلى عبء اقتصادي يحتاج إلى التزامات اجتماعية واقتصادية إضافية.

4- قرار الزواج في الأسر القروية: من الاختصاص الأسري إلى القرار الشخصي

- تظهر الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، مثل البحث الوطني حول العائلة الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط في المغرب، تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية تمس جوهر الحياة الموروثة في المجتمع القروي عميقة. وتشمل هذه التحولات العزوف عن الزواج وتراجع الزيجات القبلية وداخل نفس الجماعة، وتفضيل الشباب للاستقلالية، رغم احتفاظ سكان القرى بنسب أعلى قليلاً في رغبتهم بالإنجاب وتكوين أسرة. وقد ربط علي الشعباني، المتخصص في علم الاجتماع، هذا التحول في مفهوم ومكانة الزواج في المجتمع القروي بقرار "تقنين الزواج من قبل المشرع، بمنع الزواج المبكر، وتحديد في 18 سنة، إذ أصبح من الضروري أن تكون في هذا السن حتى يُسمح¹⁶ لك بالزواج؛ فحتى الفتيات اللواتي كن يتزوجن في السابق في سن مبكرة، أصبح ملزماً عليهن انتظار بلوغ سن الزواج

الجدول رقم 03: توزيع الأسر القروية حسب طبيعة اختيار شريك أبنائها			
المتغير	الصف	العدد	%
اختيار الشريك للأبناء	القرار الشخصي	708	43
	مشاركة مقر العمل	280	17
	وساطة الأقارب	658	40
	المجموع	1646	100
المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2024			

تبين معطيات الجدول رقم 03، أن اختيار الزوج/الزوجة للأبناء أثناء قرار عائلي، يتم اتخاذه وفق قواعد وشروط معروفة بين الساكنة القروية، حيث أن نسبة 40% من الأسر القروية تعتمد وساطة الأقارب في تزويج أبنائها، مقابل نسبة 43% من الأسر التي تعترف بأهمية القرار الشخصي والحرية الذاتية في اختيار شريك الحياة الزوجية، بينما يساهم التفاوض المشترك بين الآباء والأبناء بنسبة 17% في اختيار الزوج/الزوجة. هذه المعطيات تفسر النسب العالية للمتزوجين فوق سن الخمسين وفق مشيئة عائلاتهم، وتزايد الخلافات بين الأجيال حول صيغ اختيار الشريك، وتأكيد تمسك الأسر القروية بالزواج كقضية عائلية خالصة، لا يجب فصلها عن القيم الثقافية والعادات السائدة. فعلى الرغم من ظهور بعض الزيجات المبينة على الاختيار الحر والقرار الشخصي، وإلغاء العوائق الثقافية والاجتماعية، والقانونية التي تجرم التعارف القبلي بين الجنسين الواقعي أو الافتراضي في مناطق انقيفة والسعيدات وادويران وسيدي غانم وايت هادي

¹⁶ <https://www.hespress.com>، على الشعباني، في حوار مع جريدة هيسبريس بتاريخ 04 ماي 2018 -



فإن الواقع الاجتماعي بمناطق دمسيرة ومتوكة ومزوضة وفاليسن وايت حديوسف وسكساوة، يظهر أن الأسر القروية ما زالت تتدخل في عملية اختيارات أبنائها أثناء الزواج بدء بمحاولات الإقناع، ومرورا بتدخل الأقارب، وانتهاء بإبداء المساعدة أو عدم المساعدة في حالة ويعكس هذا التدخل، تأثير النظام القبلي والقرابي على مواقف الأسر القروية، ورغبتها في حماية. الاقتتان بمن ترغب فيه الأسر القروية¹⁷ قوة التماسك الداخلي، وتعزيز الروابط الدموية لأفرادها، واعتبار الزواج قرار يتجاوز مصلحة الفرد، ويشكل أداة ووسيلة لتحقيق سياسة فتحوّل اختيار الشريك من الاختصاص الأسري إلى القرار الشخصي، يوضح أن الشباب القروي أكثر تحررا من. القبلي ومطامحها¹⁸ تقاليد الزواج، وأكثر انفتاحا على إقامة علاقات التعارف مع الجنس الآخر قبل الزواج، ويؤمن بأن الزواج يبنى على أساس الالتقاء بين الاثنين بعيدا عن تدخل الآخرين، فليس من المقبول أن تُحطب الفتاة لشباب دون تعارف مسبق، ونفس الأمر بالنسبة للشباب الذي يفضل حاليا البدء بخطوات ما قبل الزواج من المغازلة والمواعدة مروراً بالوعد الكلامي والشكلي (خطوبة (وصولاً إلى عقد الزواج الرسمي)، إعلان العلاقة (فرض الشباب القروي للطرق المعتادة في الزواج التقليدي، يبرز تمسكهم بالحرية والاستقلالية في اختيار شريك الحياة ويؤكد تأثير التحولات الاجتماعية على تغيير مواقف الأسر القروية من الاعتراف المجتمعي بمشروعية الزواج المبني على علاقة الحب والتعارف المسبق بين الذكور والإناث، والإقرار باللقاءات العاطفية بينهما في الفضاءات العمومية، رغم أن هذا الاعتراف بأهمية القرار الشخصي في الزواج، لا يخفي التمييز بين الجنسين بخصوص رؤية كل طرف لمفهوم الحب والتعارف قبل الزواج، فإذا كان الذكور يميلون إلى اعتبار العلاقة العاطفية بين الذكور والإناث، علاقة لا تنتهي دائما بالزواج والاقتتان، وتتأرجح بين الرغبة المؤقتة والالتزام الدائم) الزواج، فإن الإناث يشعرون بالخوف من العلاقة العاطفية القبلية، والذي يؤكد فشل تجارب سابقة لعلاقات قبلية بين الجنسين بسبب اقتصارها على المتعة، وافتقادها للصدق والثقة

تتدخل الأسر القروية في المعايير الواجب توفرها في زوجات أبنائها، والتي تشمل المعيار الديني الذي يشترط الالتزام بالصلاة أساسا يليه المعيار الاجتماعي الذي يركز على الانتماء الاجتماعي، وأصل النسب، وصغر السن، والمستوى المادي والثقافي والعلمي، ثم المعيار العقلي الذي ينصب على التوافق الفكري، والضبط الانفعالي، والتميز الشخصي. ثم المعيار الجسدي الذي يهتم بالملامح الجسدية كالشكل واللون والقوام والشعر، والخلو من الأمراض المزمنة، والسلامة من العاهات المستديمة، والاضطرابات النفسية والحركية والعصبية. وأخيرا المعيار العاطفي الذي يخص حقيقة الحب تجاه زوج أو زوجة المستقبل، وذلك عن طريق الانطباع الداخلي الذي يتشكل أثناء فترة التعارف والخطوبة.

الجدول رقم 04: توزيع الأسر القروية حسب طبيعة وبنية تحولات ثقافة الزواج بالأقارب وطبيعة اختيار الشريك			
المتغير	الصنف	العدد	%
تدخل الوالدين في اختيار الشريك	نعم	1136	69
	لا	510	31
	المجموع	1646	100
تدخل الوالدين في اختيار شريك الأبناء حسب الجنس	الذكور	527	32
	الإناث	790	48
	الجنسين	329	20

17، عني عبد الرحيم، الأسرة القروية بالمغرب: من الوحدة الإنتاجية إلى الاستهلاك، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير - ص 301، 2014.

18. محمد لطيف، الأسرة في مغرب العصر الوسيط، منشورات مؤسسة آفاق، مراكش، 2021، ص 53 -



100	1646	المجموع	
23	379	العوامل الثقافية	أسباب تدخل الوالدين في زواج الأبناء
31	510	العوامل الاقتصادية	
29	477	العوامل الاجتماعية	
17	280	العوامل الدينية	
100	1646	المجموع	
المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2024			

توضح معطيات الجدول رقم 04، تفاوت مواقف الشباب القروي من تدخل أسرهم في زواجهم، فنسبة 69% من الشباب القروي توافق على هذا التدخل مقابل رفض 31% منهم لهذا التدخل مهما كان نوعه ومجاليه وطرفه. وتبقى الإناث أكثر الأطراف المستهدفة بتدخل الوالدين بنسبة 48% مقابل نسبة 32% للذكور. ويفسر هذا التباين القائم على الجنس بيمنة التقاليد والقيم التي تعزز السلطة الأبوية، وتقلص الحريات الشخصية للإناث في تقرير المصير، فإذا كان الذكور يتمتعون بالحرية في الزواج، فإن زواج الإناث مسألة هذا الاختلاف المسجل بين الجنسين، يحول الأساس الذي تبني عليه العلاقات. اجتماعية، يتقاطع فيها ما هو مثالي بما هو نفعي ومادي¹⁹ الزوجية إلى مجال للنزاع المجتمعي بين الأجيال، بين جيل كبار السن المحتكر لحق اختيار الشريك لأبنائهم وبناتهم، والرافض لعلاقات الحب بين الرجل والمرأة قبل الزواج، لأنه يلحق العار بالقبيلة والعائلة، وجيل الشباب المدافع على احترام القرار الشخصي والتعارف المسبق والعلاقات العاطفية في اختيار الشريك بعيدا عن الضغوطات الخارجية.

يصطدم تنامي نزعة الشباب القروي نحو إقامة الزواج على أساس التوافق القبلي بين الجنسين، بنظام اجتماعي وثقافي يعارض هذا التوجه، ويتمسك بالمعايير التقليدية في بناء الروابط الاجتماعية والزواجية وفق تراتبية اجتماعية وثقافية واقتصادية متجذرة في التاريخ وسيادة نزعة ذكورية وذهنية أبوية، يخضع بموجبها البعض للبعض الآخر، ويمثلها الأب أو الجد، يمتلك سلطة واسعة على أسرته، ويفرض قوانينها وقراراتها باسم مبدأ الحفاظ على مصالح الأسرة القروية والمجتمع معا، لذلك فهي سلطة فوق الجميع، قراراتها لا تقبل النقاش فكما يبين الجدول رقم 04، أن زواج الأبناء بشكل أبرز مجال لتفعيل السلطة الأبوية لأسباب متعددة، تشمل العوامل. والنقد والحوار²⁰ الثقافية والقيم والعادات والتقاليد السائدة بنسبة 23%، والعوامل الاقتصادية بنسبة 31%، والعوامل الاجتماعية بنسبة 29%، والعوامل الدينية بنسبة 17%. ويبقى التأثير الكبير الذي تمارسه الأعراف والعادات القبلية على حياة البدويين بصفة عامة، وطقوس الزواج بصفة العامل الأساسي المحرك لكل تلك الأسباب، خاصة²¹

5) - الزواج العائلي بالوسط القروي: من التقديس والواجب إلى الاختيار والرغبة

اختارت الأسر القروية التعايش التدريجي مع انعكاسات تحول الحياة المجتمعية والزواجية بإقليم شيشاوة، وما نتج عنها من تنامي الإقبال على الزواج خارج الأقارب، وأثره في إعادة ترتيب الأدوار العائلية والقبلية، وتجديد العلاقات بين الأبوين والأبناء، وارتفاع نسب عزوف الشباب القروي على الزواج من الأقارب، وتحول الزواج العائلي من وضعية التقديس والواجب إلى وضعية الاختيار والرغبة. وقد

19 - Rahma, Bourqia , Choix du conjoint et modèle de famille, Les jeunes et les valeurs religieuses, Op. Cit , P. 80.

20. هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، بيروت، ترجمة هشام شريح، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 254 -

21. إبراهيم القادري بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1998، ص، 220 -



استفاد هذا التحول من انخفاض مستويات الزواج المبكر، وتوجه الفتيات نحو التحصيل العملي قبل الزواج، والبحث عن أسباب تحقيق الاستقلال المادي بعيداً عن العائلة، وزيادة الوعي الثقافي في صفوف الشباب القروي.

الجدول رقم 05: توزيع الأسر القروية حسب موقف أبنائها من الزواج بالأقارب			
المتغير	الصنف	العدد	%
معدل الزواج بالأقارب	بنت العم	527	32
	بنت العمة	461	28
	بنت الخال	362	22
	بنت الخالة	296	18
	المجموع	1646	100
المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2024			

يتجلى تحول طراً على ثقافة الزواج بالوسط القروي في السنوات الأخيرة، كما يبين الجدول رقم 05، رفض الشباب القروي الزواج من الأقارب بالاقتنار أو الإكراه بنسبة 28% بينما تتمسك نسبة 72% منهم بالزواج العائلي مقابل 23.4% على الصعيد الوطني. كما أن أكثر من ربع حالات الزواج الموثقة في الوسط القروي، تجمع بينها علاقة القرابة مقابل خمس حالات الزواج في الوسط الحضري. وتصل نسبة هذا النوع من الزواج إلى 51.9% في الأسر الفقيرة مقابل 31% للأسر الغنية. وبالنسبة لنوع الأقارب الذين توافق الأسر القروية على الاقتنار بهم، يستحوذ الأقارب من جهة الأب على نسبة 60% مقابل 20.6% على الصعيد الجهوي و 7% على الصعيد الوطني، بينما يمثل الاقتنار بالأقارب من جهة الأم نسبة 40% فقط مقابل 5.3% على الصعيد الوطني، كما يمثل الزواج بالأقارب من الدرجة الأولى نسبة 23% مقابل نسبة 11% للأقارب من الدرجة الثانية، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 27% بين الشباب القروي أقل من 19 سنة، وتنخفض إلى نسبة 21.8% للفئات العمرية بين 20 و 45 سنة، لتعود للارتفاع من جديد بعد سن الأربعين مسجلة ويسجل الاقتنار بالأقارب قبولاً لدى الفئات غير المتعلمة بنسبة 26.2% مقابل 14% فقط للفئات المتعلمة. هذه المعطيات. 23.2% تؤكد تأثير الهيمنة الذكورية على استمرار التعلق بالزواج من الأقارب، وتفضيل زواج أبنائها بنات العم والعمة في المقام الأول، والرغبة في حماية ممتلكاتها من الانتقال إلى أسر أخرى، وصيانة الشرف العائلي من المظاهر الاجتماعية التي يمكن أن تسيء له من جراء بقاء الفتاة فزواج الأقارب ينتشر في الوسط القروي أكثر من الوسط الحضري، ويرتفع بين النساء. دون زواج وسقوطها في مشكلة العنوسة²². الأقل تعليمًا واللاتي يعشن في الأسر الفقيرة مقارنة بمثيلاتهن بين الأكثر تعليمًا ونساء الأسر الغنية.

تفسر الأسر القروية تمسكها بالزواج من الأقارب بوجود منظومة ثقافية مشتركة تسهل التعايش والتلاحم الأسري، وتحافظ على هوية أفرادها، وتزودهم بالمقومات العائلية لحياتهم المادية والمعنوية، وتحدد لهم الطرق الموروثة في كيفية إشباع مختلف حاجاتهم البيولوجية والنفسية والاجتماعية والفكرية، وتضع لهم آليات التفاعل والزواج والإنجاب والعمل. ورغم قوة تأثير هذه الثقافة المنظمة للزواج، فإن تصاعد رفض الشباب القروي للزواج من الوسط العائلي، سيوسع من نطاق الصراع بين الأجيال حول مقومات النظام الأسري، ومكانة العادات والتقاليد والقيم والأعراف والمعتقدات، ومقتضيات تبني نتائج التحولات المجتمعية. كما سيرسخ مسألة الاقتنار بين الشريكين على أساس التعاقد القائم على التفاوض والاتفاق المسبقين، مما يعني انتفاء أواصر الزواج المبني على الألفة والبساطة، والمجرد من المصالح

22- Rahma Bourquia, Etat pouvoir et société, DAR ATTALIA, Beyroute, 1991, p 79.



المادية والاجتماعية، والإقبال على ربطه بشيوع الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية التي تشجع إخضاع كل شيء للمنفعة المباشرة والمصلحة المتبادلة، وتبادل الأدوار الاجتماعية، وتبني النماذج الثقافية العصرية.

الجدول رقم 06: توزيع الأسر القروية حسب موقف أبنائها من الزواج بغير الأقارب			
المتغير	الصنف	العدد	%
الموقف من الزواج خارج نطاق الأقارب	نعم	774	47
	لا	872	53
	المجموع	1646	100
المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2024			

تبين معطيات الجدول رقم 06، أن إقبال الأسر القروية على الزواج من خارج النسق القرابي يصل إلى نسبة 47% مقابل نسبة للزواج من الشريك المنحدر من ذوي القرى، وتختلف هذه النسب تبعا لمعطيات المجال والسن والمستوى التعليمي والاقتصادي 53% فزواج الأقارب أكثر انتشارا في الوسط القروي بالمقارنة مع في الوسط الحضري. ويرتفع بين النساء الأقل تعليما، واللواتي يعشن في الأسر هذا التحول يؤكد تأثير التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على تغيير ثقافة الزواج. الفقيرة مقارنة بمثيلاتها الأكثر تعليما وثراء²³، وموراسيمها ونظمها ومعاييرها، وزيادة حدة الخلاف بين الآباء والأبناء حول الموقف من الأسرة القروية كبنية تقليدية تتميز بالتمسك بتكون الكانون الواحد فيها من ثلاث أسر على الأقل، وتخضع لمقومات الزواج العائلي. فقد احتدم هذا الخلاف لحظة انتقال العلاقات العائلية من اعتماد الجماعات القرابية أساسا لها، إلى الارتباط بجماعة الأصدقاء. وما خلفه هذا الانتقال من تنامي الشعور بأن "القرابة ليست محددة للعلاقات الاجتماعية بقدر ما هي محددة في سياق علاقات القوى الاقتصادية والسياسية، إنها ليست معطى خارجيا قائما مما يشجع على النزوح نحو الزواج خارج النسق القرابي، وتبني حياة اجتماعية²⁴، بذاته، بقدر ماهي إلا نتاج لممارسات فردية وجماعية وعائلية جديدة، تخلق قرابة بديلة عن قرابة الدم، وتبني قرابة مغايرة بالزواج من أوساط اجتماعية تتشابه معها في مستواها الاقتصادي والاجتماعي²⁵.

الجدول رقم 07: توزيع الأسر القروية حسب موقف أبنائها من الاستقلال عن الوالدين في السكن			
المتغير	الصنف	العدد	%
رغبة الأبناء في الاستقلال في السكن عن الوالدين	السكن مع الوالدين	708	43
	السكن بجوار الوالدين	461	28
	السكن المستقل	477	29
	المجموع	1646	100
المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2024			

23. وزارة الصحة، المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة، 2020، ص 57 -

24. المراس المختار، القبيلة والسلطة وتطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب، مطبعة الرسالة، الرباط، بدون سنة النشر، ص 51 -

25. عبد الرحيم عني، مرجع سابق، ص 241 -



تظهر معطيات الجدول رقم 07، فإن رفض زواج الأقارب، يبرر الخلاف القائم بين الأجيال حول طرق تقوية التضامن العائلي، فنسبة 29% من الشباب القروي يفضل الاستقلال في السكن عن الوالدين بن مقابل استمرار تمسك نسبة 43% منهم بالحياة المشتركة مع الوالدين، بينما تختار نسبة 28% من الشباب القروي السكن بجوار العائلة في إطار خلايا أسرية محيطة بالأسرة الكبرى للوالدين. هذه المعطيات تؤكد قبول الأسر القروية بزواج الأبناء من خارج النسق القرابي، والسماح باستقلالهم في السكن شرط التمسك بالحفاظ على أواصر العلاقة مع عائلاتهم، ورفض كل ما يمكن أن يحدث القطيعة معهم، وتوظيف وسائل أخرى لتقوية العلاقات الاجتماعية والعائلية غير الزواج بالأقارب كالعامل الجمعي والتعاوني، وتقاسم لحظات الحزن والفرح، والمشاركة الاقتصادية. لذلك، فغالبية الشباب القروي المتزوج حديثاً، تختار في المرحلة الأولى الإقامة المؤقتة مع عائلة الزوج عوض أسرة الزوجة، قبل الانفصال عنهم في مرحلة ثانية، حينما تسعفهم الظروف الاقتصادية، أو زواج الإخوة الصغار. فالإقامة المشتركة مع الأصول مهيمنة حالياً بالمناطق الجبلية، ومحدوديتها بالمناطق السهلية والمراكز الحضرية. الشيء الذي يؤكد حفاظ الأسر القروية على دورها الريادي في تمكين الأفراد من النسب والالتقاء والقرابة والمصاهرة والزواج.

يرتبط اتساع مجال رفض زواج الأقارب بالوسط القروي بتحويلات مفهوم الزواج وشروطه، وتغير بنية العلاقات الأسرية والاجتماعية وتقوية موقع الشباب القروي في المجتمع، واحترام الأسر القروية لرغباتهم واختياراتهم، وتزايد اتجاههم نحو البحث عن الزوجة العاملة والمتعلمة للتخفيف من الارتفاع المطرد في تكاليف العيش اليومي، والتخلي عن بعض المبادئ التقليدية في ثقافة الزواج القروي، وتراجع مستويات الزواج المبكر، واتساع نطاق التعارف القبلي بين الشباب، وازدياد حجم الاقتران بين الأفراد المتقاربين في السن، ودور التثقيف الصحي في التوعية بخطورة الزواج العائلي في انتشار الأمراض الوراثية والتشوهات الخلوية. فتراجع زواج الأقارب رهين عوامل التوزيع الجغرافي والمستوى التعليمي والسن، ففي جماعة انغيفة مثلاً، نجد أن 21 حالة زواج من أصل 95 حالة زواج تم توثيقها برسم سنة تخص الزواج من الأقارب من الدرجة الأولى من جهة الأب أو الأم بنسبة 18.94%، كما أن مستوى الوعي الثقافي للأسر، 2020 القروية، يؤثر على مستويات رفض الزواج بالأقارب، فكلما كان المستوى التعليمي والثقافي للفرد عالياً، كلما أتيحت له فرص أكثر للابتعاد عن الزواج من الأقارب بنسبة تتجاوز 47%، والعكس صحيح، حيث تقل أو تنعدم حظوظ هذا الابتعاد. فتتأثر عامل الشباب والتعليم في الحد من الزواج بالأقارب، حصيلة للتغير الذي لحق المنظومة القيمية والثقافية القروية، وتحولاً نوعياً وجوهرياً في بيئة اجتماعية محافظة و متمسكة بعبادات وتقاليد اجتماعية وثقافية متجذرة في التاريخ. فرفض الزواج بالأقارب بالوسط القروي يفسر بالتحول الكبير في موقف الشباب القروي اتجاه الزواج، وسعيهم لتحطيم القيود الثقافية التي تكبل حريتهم في اختياراتهم ومواقفهم، وتخلي الأسر القروية على اعتبار الغرض من الزواج ضمان استمرارية الاسم العائلي، وحماية الإرث من التقسيم، وحفظ ثروتها من التفكك والضياع، وصيانة ممتلكاتها من الانتقال إلى جهات خارجية، وتقوية وجودها الاجتماعي، وإثراء شوكتها الاقتصادية، وتمتين أواصر التلاحم بين أفرادها.

6) - ارتفاع سن الزواج بالوسط القروي: استجابة لمتطلبات التحولات الاجتماعية

تأثر تمسك الأسر القروية بالزواج المبكر بتوالي التحولات الاجتماعية والثقافية والتربوية التي يشهدها المجتمع القروي، واتساع نطاق حملات التوعية والتحسيس بالعواقب الوخيمة لهذا الزواج المبكر كارتفاع معدلات وفيات الأمهات والرضع، والإضرار بالصحة الجسدية والجنسية للفتيات، ومعاناتهن من المضاعفات المرتبطة بالحمل المبكر، والذي يرفع من احتمال وفاة النساء اللواتي بلغن العشرينيات من ففي آخر ورقة بحثية لوزارة الصحة حول الآثار الصحية لظاهرة تزويج الفتيات القاصرات، تأكدت العواقب. عمرهن إلى الضعف²⁶ الوخيمة للحمل المبكر والولادة المبكرة المرتبطتين بالزواج المبكر بالوسط القروي، إذ يصنف الزواج المبكر ضمن خانة العوامل المسؤولة عن ارتفاع نسب الوفاة المبكرة، والتدهور الصحي للفتيات القاصرات والمراهقات دون سن 19، بمعدل يصل إلى الضعف عند الولادة

26. رئاسة النيابة العامة، دراسة تشخيصية حول زواج القاصر، الرباط، 2021، ص 2 -



% بالمقارنة مع الفتيات اللواتي يفوق عمرهن 20 سنة، ويرتفع هذا المعدل إلى سبع مرات بالنسبة للفتيات أقل من 15 سنة. كما أن 65 HPV، من المتزوجات مبكراً عرضة للإصابة بأمراض الناسور الشرجي، وسرطان عنق الرحم الناتج عن الفيروس الورم الحليمي البشري، والأمراض المنتقلة جنسياً، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية²⁷.

ظل متوسط العمر عند الزواج الأول في المجتمع القروي بإقليم شيشاوة مستقراً نسبياً منذ مطلع الألفية الثالثة، إذ يبلغ حالياً 29 سنة بالنسبة للذكور مقابل 31.9 كمعدل وطني، و 24 سنة بالنسبة للإناث مقابل 25.5 على الصعيد الوطني، و 26.7 كمعدل إقليمي، مما يعني أن النساء القرويات يتزوجن مبكراً بحوالي سنة ونصف بالمقارنة مع النساء الحضريات، وأن الذكور المقيمون بالوسط القروي يتزوجون قبل الذكور المقيمين بالوسط الحضري بحوالي ثلاث سنوات. هذه النسب لا تختلف عن النسب المسجلة حسب إحصاء سنة 2014، والتي تفيد بأن معدل الزواج الأول يتركز بالنسبة للذكور في الفترة العمرية الممتدة من 20 إلى 35 سنة، بينما يتركز لدى النساء في الفترة العمرية التي تمتد من 16 إلى 24 سنة. مما يعني أن متوسط العمر عند أول زواج عند الذكور أعلى منه عند الإناث بفارق 5 سنوات بين الجنسين مقابل 7.9 سنوات بالرجال الحضري و 8.1 سنوات على الصعيد الجهوي و 7.7 سنوات على الصعيد الوطني. وعلى غرار باقي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتأثر فارق السن بين الزوجين بعوامل السن والمستوى التعليمي والمكانة الاقتصادية والتوزيع الجغرافي، فهذا الفارق بين الجنسين يتعدى 8.3 سنوات في الأسر القروية ذات المستوى التعليمي المنخفض مقابل 6.4 سنوات بين الأسر القروية المتوفرة على مستوى تعليمي، كما يصل هذا الفارق إلى 7,6 سنوات في صفوف الساكنة القروية الفقيرة مقابل 8.3 سنوات للساكنة القروية الغنية.

الجدول رقم 08: توزيع الأسر القروية بإقليم شيشاوة حسب متوسط سن الزواج الأول											
السن	16-20		20-24		24-30		30-35		35-40		فما فوق 40
الجنس	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
العدد	99	577	922	460	313	296	197	165	66	99	49
%	6	35	56	28	19	18	12	10	4	6	3

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2021

تبين معطيات الجدول رقم 08، أن الفارق يرتفع ليسجل ذروته في صفوف الفئات العمرية بين 15 و 19 سنة مقابل 7,2 للفئات العمرية بين 35 و 45 سنة. كما أن معدل سن الزواج الأول يرتفع في المناطق المنبسطة (جماعات انقيفة وواد البور وسيدي المختار) ليصل 32 سنة للذكور و 28 سنة للإناث، مقابل 29 سنة و 22 سنة للرجال والنساء في المناطق الجبلية (جماعات أيت حد يوسف وتيمزكدوين وكوزمت). (ويفسر انتشار ظاهرة تأخير سن الزواج بالنسبة للجنسين في المناطق المنبسطة بتبني النموذج النووي للأسرة القروية، واستلهاً النموذج الحضري في اختيار الشريك المثالي، وتدقيق الارتباط بالأسر القروية الصالحة أخلاقاً، والميسورة مادياً، والمعروفة أصلاً وجاهاً، وتنامي ميولات الفردانية الاجتماعية، والقرارات الشخصية، وربط الصراعات العائلية بين الأبناء وأوليائهم بانعدام شروط الاستقلالية المادية والمكانية. وتغيير مقومات التراتبية الاجتماعية، وظهور معاني جديدة للعلاقات الاجتماعية بين الجنسين، وإعادة ترتيب الأدوار الاجتماعية، وتحديد المسؤوليات الفردية والجماعية، وتغيير الأنماط الاجتماعية الممنوحة للذكر والأنثى في المجتمع القروي الحالي.

27- محمد الراجي، وفيات أطفال الأمهات القاصرات، الجريدة الإلكترونية هيسبريس، الثلاثاء 13 دجنبر 2022 -



العزوبية في المجتمع القروي :إكراه اقتصادي وليس عزوف شخصي(7)

تفسر ظاهرة العنوسة في المجتمع القروي بعدة أسباب ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية، بحيث لا يمكن ربط قرار الشباب القروي تأخير أو تجنب قرار الزواج بهذا العامل أو ذاك، غير أن بعض العامل يبقى تأثيرها رئيسيا وجوهريا في هذا المجال، فمثلا العامل الاقتصادي والمادي يعد أبرز عامل حاسم في اتساع نطاق العنوسة بين القرويين، خصوصا ما يتعلق بانخفاض القدرة الشرائية للسكان القروية، وعدم قدرتها على مجاراة ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، وغلاء تكاليف امتلاك أو تأجير السكن الخاص والمستقل، ومعاناة فئات واسعة من السكان النشطين من تفشي المعدلات المرتفعة للبطالة والعطالة بين صفوفهم ليبقى الخيار الوحيد أمامهم لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي يعيشونها هو العزوف عن الزواج أو على الأقل تأخيره إلى حين تحسن الظروف المادية والاقتصادية، الشيء الذي ينعكس مباشرة على تغيير العديد من القيم الثقافية الموروثة وأسس الحية التقليدية كالقبول الاجتماعي بتشجيع استكمال المسار الدراسي واستمرار التحصيل العلمي الجامعي والمهني، والسماح بانخراط المرأة في سوق العمل، والرفع من قيمة تحقيق الاستقلال المادي كمحرك للحياة الاجتماعية الجديدة التي يأملها الشباب القروي، والتي تؤدي في نهاية الأمر إلى تغيير تغير الأولويات الاجتماعية للأجيال الصاعدة للزواج إذ أصبح يُنظر إليه كخيار شخصي مبني على التوافق والاختيار الحر، وليس كضرورة اجتماعية وثقافية .ولا يقتر العامل الاقتصادي على الجانب المتعلق بارتفاع تكاليف الاستهلاك وتراجع مستويات المداخيل الأسرية، يمتد تأثير العامل الاقتصادي ليشير أزمة اجتماعية أخرى لها علاقة مباشرة بالزواج، يتعلق الأمر بارتفاع تكلفة الحياة الزوجية وغلاء المهور وغلاء الكراء واقتناء المنازل ومصاريف الزواج، وهي أمور تحد من قدرة الشباب القروي على الحفاظ على عادة الزواج المبكر.

الجدول رقم 09: تأثير الظروف الاقتصادية على تأخر زواج الشباب القروي				
المتغير	بطالة الشباب	الهجرة القروية	غلاء كلفة العيش	الهشاشة المهنية
العدد	691	279	477	199
النسبة	42%	17%	29%	12%
المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2024				

تشكل الظروف الاقتصادية والمادية التي يعيشها المجتمع القروي أزمة بنيوية واجتماعية، تؤثر على جميع المجالات الحيوية المشكلة لجوهر الحياة اليومية للقرويين، على رأسها قرار الزواج وتأسيس الأسرة. فمكما تبين معطيات الجدول رقم 09، فإن نسبة 42 % من الأسر القروية تفسر ظاهرة العزوف عن الزواج بمشكلة البطالة التي يعاني منها معظم الشباب القروي، والتي تجعلهم يواجهون تحديات مختلفة في حياتهم اليومية، غير قادرين على توفير مستلزمات الاستقلال السكني بعيدا عن الأسرة، وعاجزين على تحمل نفقات العيش المتعددة .وفي المقابل، تقيم نسبة 17 % من الأسر القروية علاقة جدلية بين تنامي العنوسة في صفوف الإناث بازدياد أعداد المهاجرين القرويين نحو مدن الاستقطاب، خصوصا في صفوف الشباب، والذين يضعون قرار الزواج كأولوية ثانوية بالنسبة لهم مادام أن تأمين لقمة العيش همهم الأكبر أثناء مغادرتهم لمناطقهم الأصلية. أما نسبة 29 % من الأسر القروية، فتعزل تأخر الشباب القروي في الزواج بانتشار مظاهر الاستهلاك الرأسمالي في المجتمع القروي، وما يخلفه من غلاء المواد الاستهلاكية الأساسية، وارتفاع تكاليف العيش ومتطلبات الحياة اليومية مقارنة بمستويات المداخيل المالية المتوفرة، خاصة في ظل انعدام الاستقرار المهني والحرجي الذي يميز الوضعية الاقتصادية لغالبية الشباب القروي، وانتشار مظاهر العمل الموسمي يعقود مؤقتة وهشة، وهو العامل الذي يساهم بنسبة 12 % في احتدام أزمة العنوسة والعزوف عن الزواج في المجتمع القروي.

قد يبدو أن قرار تأخير الشباب القروي للزواج يؤثر إيجابا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان القروية، لأنه مؤشرا على التقدم الاجتماعي وارتفاع مستوى التعليم وانتشار وسائل تنظيم الأسرة، لكن هذا القرار في عمقه يخفي في الوقت نفسه تحديات اجتماعية، وثقافية واقتصادية كبرى، ستعكس على مختلف الميادين الحيوية في المجتمع القروي، كما هو الحال بالنسبة لتراجع عدد السكان النشطين



وارتفاع نسبة الإعالة الاقتصادية وتزايد شيخوخة المجتمع مما يفرض تحديات عديدة على مستوى بناء منظومة اقتصادية واجتماعية قادرة على تمويل التقاعد والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية لكبار السن. بهذا المعنى، لا يقتصر أثر انتشار العنوسة في المجتمع القروي على ما هو اجتماعي وثقافي فقط، بل يتسع نطاق هذا الأثر ليشمل المجال الديمغرافي كمظهر من مظاهر تحول الحية القروية بصفة عامة. فقد غيرت العنوسة من الخصائص التقليدية الموروثة التي يعرف بها التركيب الديمغرافي القروي، خاصة ما يتعلق بتراجع مستويات الخصوبة في صفوف النساء القرويات، وزيادة أعداد الأسر التي تعيلها النساء العازبات، واتساع معاناة المرأة القروية من تزايد مواقف الوصم الاجتماعي الذي يطارد النساء غير المتزوجات بشكل اختزالي، والذي تغذيه البنية الذهنية التي تربط العنوسة بالقرار الشخصي وليس ظاهرة هيكلية مجتمعية ترتبط بواقع المجتمع القروي بأسره. فالتحول الجوهري الذي طرأ على مقومات الاقتصاد القروي التقليدي بفعل التغيرات المجتمعية المتلاحقة في العقود الأخيرة، جعل بعض الآراء السوسيولوجية تقيد علاقة جدلية بين ارتفاع مستويات العنوسة بين الجنسين في المجتمع القروي وتعدد الظروف الاقتصادية للقرويين، خاصة في فئة الشباب، والذي يواجه مجموعة من التحديات التي تقف مانعا دون تمكين الشباب من اقتحام باب الزواج، وحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى بالمغرب الذي تم سنة 2004 فإن نسبة العزوبة ارتفعت في المدينة والبادية معا، وقد مضى على هذا الإحصاء خمس عشرة سنة .. وأما اليوم فيشير تقرير السكان والتنمية لسنة 2019 الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط أن ما يقرب من 35% من المغربيات هن من فئة العازبات، وحسب تقارير أخرى فإن متوسط العمر للزواج بلغ 31.3 سنة بالنسبة للرجال و 25.7 بالنسبة للنساء²⁸.

يعزى إقرار نسبة من الشباب القروي بعدم قدرتهم على الزواج المبكر إلى ارتفاع نسبة البطالة في صفوفهم، والتي تؤكد الأرقام الواردة في المذكرة الإخبارية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط حول وضعية الشغل بالمغرب، والتي بينت أن "معدل بطالة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 هو 26% في مقابل 8.2% لدى الشباب الذين يفوق سنهم 25 سنة" ...، وليس هذا إلا سببا واحدا من أسباب العنوسة وهو سبب قهري، يجد البعض طريقا للتخفيف من حدته بالالتجاء إلى ربط علاقات للاستمتاع الجنسي خارج إطار الزواج الشرعي مع وعد بزواج أو بدونه .. وغير خاف أن هذه العلاقة الغرامية خارج إطار الزواج هي السبب لظهور مواليد .. ينسبون لأمهات عازبات، ويشارك في الاهتمام بالموضوع بعض جمعيات المجتمع المدني عمليا، وبعض الدراسات الجامعية معرفيا²⁹ وتبقى أسباب أخرى ذاتية واجتماعية

تتعدد آثار التحولات الاقتصادية على انتشار ظاهرة العزوف عن الزواج في المجتمع القروي لتشمل مجموعة من الأبعاد، فإذا كان من الصعب الحسم بكون هذا الأثر هو السبب المباشر في حدة التغيرات التي عرفتها ثقافة الزواج في العقود الأخيرة، فإن ما ينبغي التأكيد عليه، هو أن العزوبية والعنوسة في المجتمع القروي مرتبطة بالعامل الاقتصادي، الذي يجد من الدخل الأسري، ويعيق تغيير العقلية الزراعية، للسكان، ويؤثر على مسار تحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية، ويشجع على الهجرة القروية، ويساهم في تريف المراكز الحضرية وتسريع وتيرة التمدين بها، وظهور المشاكل الاجتماعية والاقتصادية كالهشاشة والفقر والامية، واتساع نطاق الهجرة والبطالة، وشيوع، مظاهر الإقصاء الاجتماعي. فالتحولات التي تطرأ على قيم الزواج في المجتمع القروي، تؤثر على باقي المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية وتقود مسار إعادة تنظيم خصائصها وبنائها الاجتماعية، وتحديث وظائفها الاقتصادية، وتحديد مقوماتها الثقافية. هذا الارتباط القائم بين تحول كل من المجتمع والأسر بالوسط القروي، يبين أن التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، عملت على إعادة توزيع الأدوار الاجتماعية في الأسر القروية، وتغيير وظائفها وأنماطها وسماتها ومقوماتها الاجتماعية والعلائقية والرمزية. هذا التحول، يجعل الأسر القروية في مواجهة مباشرة مع "تحدي استقرار الأسرة، فلا شك أن للعامل الأول المانع من بناء الأسرة وليس هو الوحيد في ذلك، ولكنه العامل الأكبر أثرا في استقرار الأسرة واستمرارها، بحيث نشهد أن من أسباب الفرقة عدم

28، عبد الرحمن العمراني، الأسرة ودورها في تحقيق الأمن الفكري والنفسي، حوار صحفي مع مركز معارف للدراسات والأبحاث، 1 يوليو 2020 - <https://maarifcenter.ma>.

29، عبد الرحمن العمراني، الأسرة ودورها في تحقيق الأمن الفكري والنفسي، نفس المرجع، 1 يوليو 2020 - <https://maarifcenter.ma>.



القدرة على الاستجابة لمتطلبات الحياة الأسرية المادية المتجددة .واستحضارا لتأثير هذا العامل يأتي العامل الذاتي للأزواج ومدى تمهيئ غاليتهم نفسيا واستعدادهم معرفيا للانتقال بنفس إيجابي ملؤه الصبر والصمود للانتقال لحياة زوجية جديدة بعيدا عن أي تأثيرات سلبية أسرية أو عرقية .ويظهر أن أمر التأهيل للزواج من أجل حسن الانطلاق لبنائه عن وعي تما بأهميته ومتطلباته أصبح اليوم ملحا أكثر من ³⁰أي وقت مضى

تأخير الزواج في المجتمع القروي: بين تحرر المرأة وتغير القيم الاجتماعية (8)

تستمدج الأسر القروية القيم الجديدة التي تخلقها التحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، والتي تؤدي إلى إعادة ترتيب الأدوار بين الأصول والأبناء، وتفكيك الوظائف التقليدية للعلاقات العائلية، وبروز دور الأبناء، وتمييز مكانة الأجداد، والانتقال من التعلق بالانتماء العائلي والقبلي والديني والعرفي والاثني إلى الشعور بالانتماء الوطني والمدني والاجتماعي والإنساني. فإذا كانت الأسر القروية وحدات اجتماعية، توظف العلاقات الداخلية لتعزيز ارتباط الأفراد بعائلاتهم، وتقوية التماسك بينهم، وتمكينهم من بلوغ مرحلة التكامل والاستقلال والنضج الفكري والنفسي والعاطفي. فإن النظام القبلي القائم بإقليم شيشاوة، يجعل من التراتبية العائلية أساس تشكيل البنية الاجتماعية، ويعزز هيمنة خطاب النظام الأبوي الذكوري على العلاقات الأسرية، ويبرر قرارات تكريس أفضلية الذكر على الأنثى، ويخضع النظام الاجتماعي لما هو موروث وتقليدي، ويضعف العلاقات الاجتماعية العفوية، ويقوي الضوابط التنظيمية المحافظة.

الجدول رقم 10: تأثير التحولات الثقافية والقيمية على تأخر زواج الشباب القروي				
المتغير	الفردانية	مكانة المرأة	التفكك الأسري	الافتراض الرقمي
العدد	641	378	510	117
النسبة	39%	23%	31%	07%
المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2025				

تؤكد المعطيات الواردة في الجدول رقم 10، وجود علاقة وثيقة بين ارتفاع سن الزواج ومختلف التحولات الثقافية والرقمية والقيمية التي يشهدها المجتمع القروي منذ مطلع الألفية الثالثة، والتي ساهمت في صعود نزوع الشباب القروي نحو تبني قيم الفردانية والحرية والاستقلالية الذاتية، والتي تحولت حاليا إلى أهم عامل ثقافي لارتفاع مستويات الزواج المتأخر في المجتمع القروي، بحيث ساهم هذا العامل لوحده بنسبة 39% في هذه الظاهرة، وذلك من خلال تراجع مستويات ارتباط الأفراد بالجماعة والعيش المشترك، والعمل على التصدي بكل الوسائل الممكنة للضغط العائلي الذي تمارسه الأسر القروية على أبنائها الذين يسعون اليوم إلى تحقيق ذواتهم مهنيًا وشخصيًا واجتماعيًا، بعيدا عن الرقابة العائلية والالتزام الأسري. يليه من حيث الأهمية عامل التفكك العائلي، وارتفاع مستويات الطلاق في المجتمع القروي وذلك بنسبة 31%، فهذا العامل خلق أزمة الثقة في مؤسسة الزواج لدى فئات واسعة من الشباب القروي، وولد لديهم قلقا اجتماعيا بخصوص فشل العلاقات الزوجية، مما سيعرضهم إلى المساءلة القانونية والرفض المجتمعي، والمعاناة النفسية. أما نسبة 23% من الأسر القروية فترتبط عزوف الشباب عن الزواج، وارتفاع العنوسة في صفوف الإناث بتغير أدوار المرأة القروية داخل وخارج الأسرة، والتي انتقلت من التبعية العائلية إلى الاستقلال المهني والمادي، خصوصا مع تزايد فرص ولوج المرأة القروية للتعليم والعمل والتثقيف الصحي بحيث أصبحت القناعة الاجتماعية السائدة في الأسر القروية اليوم، تكمن في كون الزواج يقوم على الشراكة بين الزوجين وليس على التبعية والخضوع للرجل كتميل. وأخيرا، بدأت بعض الدراسات السوسيولوجية القروية، تتحدث عن متغير جديد يؤثر بشكل كبير في الآونة الأخيرة على تفادي الشباب القروي للزواج المبكر، يتعلق الأمر بالثقافة التكنولوجية والتواصلية التي تغذي مجموعة من الافتراضات الرقمية والأحكام السلبية حول مؤسسة الزواج، وفي هذا الصدد، عبرت نسبة 07% من الأسر القروية عن اعتقادها بكون رفض الشباب

30. <https://maarifcenter.ma>، عبد الرحمان العمراني، الأسرة ودورها في تحقيق الأمن الفكري والنفسي، مرجع سابق، 1 يوليوز 2020 -



للزواج المبكر مرده إلى انعكاسات ما تروج شبكات التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية من صور سلبية وتمثالات خاطئة حول لمخاطر الإقبال المبكر على الارتباط بعلاقات زوجية سيكون الفشل مصيرها الحتمي أو على العكس من ذلك، تقديم صور نمطية مثالية ومخادعة للعلاقات الزوجية، مما يصدّم الشباب بواقع الحياة اليومية السائدة في المجتمع القروي

لقد مكن قرار الأسر القروية تمكين الأبناء من الاستفادة من فرصة إطالة الدراسة إلى المستويات العليا من تغيير سلم أولويات حياتهم الاجتماعية والشخصية بحيث حل طموح استكمال المسار الدراسي والحصول على الشواهد التعليمية والديبلومات المهنية محل التأسيس المبكر للأسرة، كما ساهم هذا القرار في خروج المرأة للعمل الحر والمهني والوظيفي، والذي "أعطاهها حرية، وأصبحت تُعتبر معيلة على نفسها، دون الحاجة إلى معيل آخر؛ وهو امتياز جعل العديد من النساء يفكرن بعناية في الطرف الآخر، فالعمل أغناهن البحث عنهن".³¹ يعيلهن، كما أن الاشتغال بعيدا عن الأسرة يجعلهن يستقلن ذاتيا

خلاصة

أوضحت الدراسات العلمية والإنسانية تنظر إلى العزوف عن الزواج في الوسط القروي كظاهرة سوسيولوجية معاصرة متعددة الأبعاد تتجاوز المقاربة التقنية والقانونية، وتستأثر باهتمام مختلف التخصصات العلمية، لأنها ظاهرة اجتماعية وثقافية ترتبط بتحولات بنيوية وقيمة عميقة تمس الأسرة والمجتمع. معا، ونتيجة مباشرة لتفاعل الظروف الاقتصادية المحلية، والأزمات الاجتماعية المرتبطة بها كارتفاع البطالة وتكاليف المعيشة، وتنامي قيم النزعة الفردية، وتفكك الروابط الاجتماعية الموروثة، واختيار الوظائف التقليدية للأسرة القروية وسعي الشباب القروي إلى البحث عن كل ما سيمكنهم من تحقيق استقلالهم الذاتي عن السلطة القروية والمجتمعية. فقدسية الزواج لدى الأسر القروية، وثبتت أفرادها بالحياة الزوجية، ظلت صامدة رغم عمق التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع القروي، مع تسجيل اختلافات بين المناطق القروية، فحضور وتراجع وضعية الزواج خاضعة لمبدأ التنوع بين المناطق السهلية والجبلية. فكلما تم الصعود أكثر إلى الجبل كلما تم الزواج مبكرا وكلما طال العمر. فتطور العزوبة ببطء، وتفاوت نسبها بين المناطق القروية واتجاه الجنسين إلى اعتماد نفس السلوك الديموغرافي اتجاه العزوبة، رغم أن هذه الأخيرة لدى الرجال تفوق بثلاث نقاط مثلتها لدى النساء، سلوكات جديدة ظهرت نتيجة مجموعة من الأسباب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. كالهجرة القروية والتعليم وضعف مستوى عيش الأسر القروية، وتأخر سن الزواج، وتراجع المؤشر الإجمالي للخصوبة الأدنى من المعدل الجهوي والوطني، الشيء الذي يعني أن الشباب القروي، اختار مسطرة التحولات التي يشهدها المجتمع القروي، وتبني أفكار مغايرة، والقبول بالحد من الزواج المبكر، كخيار، لتفادي الأزمات التي يمكن أن يقع فيها بسبب ارتفاع عدد الأطفال، وتزايد أعباء تعليمهم وتطبيهم، وتوفير مستلزمات التغذية واللباس وتنشيط فعاليتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. هذا المعطى يؤكد أن وهو ما يبرز أن التحولات الاجتماعية ساهمت في قبول الساكنة القروية بالتخلي التدريجي عن القناعات المترسخة في البنية الذهنية للساكنة القروية حول قيمة الزواج المبكر في المجتمع

أوصلتنا عملية استعراض نتائج البحث بشقيه النظري والميداني إلى تأكيد حقيقة تفاعل الساكنة القروية بإقليم شيشاوة مع التغيرات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع القروي في مختلف الميادين، بغض النظر عن طبيعة ونوعية هذا التفاعل. فالتغير الاجتماعي الذي من المفروض أن يرفع من جودة الحياة الأسرية والمجتمعية للقاطنين بالوسط القروي، قد تحول إلى عامل تهديد يضع الساكنة القروية بمفردها في مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمقراطية التي يستوجبها العيش في الواقع الاجتماعي الجديد. فعلى ضوء ما انتهت إليه الدراسة من نتائج ميدانية، يتضح أن الأثر الكبير الذي تحدثه التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبشرية التي يعرفها المجتمع القروي على تغيير مكونات ومميزات ومقومات ثقافة الزواج، يفرض على الإقرار بصعوبات تغيير الأسس الموروثة والبنى التقليدية القروية التي تظل صامدة في جوهرها أمام التحولات الاجتماعية السريعة والمتلاحقة التي يشهدها المجتمع القروي، وأن التفاعل الذي تبديه الساكنة القروية تجاه هذه التحولات، يبقى في حدود المظاهر والأعراض دون أن يغوص في الجوهر. ورغم ذلك، فالتحولات التي

³¹ <https://www.hespress.com>، على الشعباني، في حوار مع جريدة هيسبريس بتاريخ 04 ماي 2018 -



مست ثقافة الزواج في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديمقراطية، لا يمكن فصلها عن التغيرات الكبرى التي يشهدها المجتمع القروي المغربي عموماً، بل يمكن القول بأنها جزء لا يتجزأ عن سيورة التحول والتطور الذي يعيشه العالم القروي في كافة المجالات، والمليدين. فالأسر القروية، تدرك حاجات أفرادها النفسية والمعرفية والجسمية والاجتماعية والمادية، وضرورة العناية باهتماماتهم وميولاتهم والعمل على تجديد أدوارها في التنشئة والتربية، وتكييف خدماتها ووظائفها مع حاجات هؤلاء الأفراد وخصوصياتهم، وتمكينهم من آليات الفاعل الإيجابي مع تحولات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. فحماية الأسر القروية من مظاهر التفكك وفقدان ريادتها الاجتماعية في المجتمع القروي، تتطلب تأهيل الرأسمال البشري لتحقيق التنمية المنشودة بالعالم القروي، والقضاء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيشها الأسر القروية في عالم يشهد حركية مستمرة.



المراجع والمصادر

- إبراهيم القادري بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة، بيروت، ط1 1998.
- ،أقديم محمد، التحولات السوسيوثقافية في منطقة الأطلس الكبير، من أفيين إلى امتنانوت، مساهمة في كتابة التاريخ المحلي منشورات دار الأمان، 2016؛
- بدر أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، منشورات وكالة المطبوعات، الطبعة الخامسة، الكويت، 1979؛
- بشرى المرابطي، ديناميات العزوف عن الزواج دراسة حالات وفق مقارنة سيكوسوسيولوجية للتمثلات والخبرة المعيشة، المجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية، العدد 19، يوليو 2026
- باريس 1978؛ P جاك بيرك "البنيات الاجتماعية في الأطلس الكبير" منشورات
- ،جورج غوريفتش، الأطر الاجتماعية للمعرفة، ترجمة خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات، النشر والتوزيع، بيروت ،لبنان، 2008 .
- الجوهرى محمد، علم الاجتماع الريفي الحضري، دار الكتب الجامعية، القاهرة، 1975؛
- ،رئاسة النيابة العامة، دراسة تشخيصية حول زواج القاصر، الرباط، 2021
- الشيخ شويحة، وسنة فتيحة التغير الاجتماعي وأثره على التمثلات الاجتماعية للمرأة العاملة دراسة ميدانية على عينة من الأفراد بولاية الجلف . كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور . الجلفة، 2019؛
- عبد الخلقى محمد وضياء حسن وميمنة ميري وآخرون، في السوسولوجية المغربية المعاصرة، كتاب جماعي، تنسيق ميمنة ميري ومحمد عبد الخلقى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، 2022؛
- عبد الخلقى محمد، مدخل إلى سوسولوجيا التغير الاجتماعي :نظريات ومفاهيم، منشورات مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، مراكش، 2022؛
- ،عبد الرحمان العمري، الأسرة ودورها في تحقيق الأمن الفكري والنفسي، حوار صجفي مع مركز معارف للدراسات والأبحاث <https://maarifcenter.ma>، يوليو 2020 1
- عبد السلام المسدي، قضية البنيوية دراسة ونماذج، تونس، دار أمية بن عروس، 1991
- عبد الله حمودي، الضحية وأقنعتها :بحث في الذبيحة والمسخرة بالمغرب، ترجمة عب الكبير الشرفاوي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2010
- العطري عبد الرحيم، السوسولوجيا القروية :جدل المجال والمجتمع، منشورات دفاثر العلوم الإنسانية، الطبعة الأولى، الرباط؛
- <https://www.hespress.com> ،على الشعباني، في حوار مع جريدة هيسبريس بتاريخ 04 ماي 2018
- عني عبد الرحيم، الأسرة القروية بالمغرب :من الوحدة الإنتاجية إلى الاستهلاك، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، 2014؛
- <https://www.hespress.com> ،المختار الهراس في تصريح لموقع الجريدة الإلكترونية هيسبريس، يوم 23 أبريل 2016



- محمد لطيف، الأسرة في مغرب العصر الوسيط، منشورات مؤسسة آفاق، مراكش، 2021، ص 53
- محمد الترسللي، الحياة البدوية بمنطقة الساقية الحمراء، دار القلم، الرباط، 2019
- محمد الراجي، وفيات أطفال الأمهات القاصرات، الجريدة الإلكترونية هيسبريس، الثلاثاء 13 دجنبر 2022
- <https://www.ssrcaw.org> : نور الدين آيت المقدم، مرجع سابق، أنظر الموقع الإلكتروني
- الهادي الهروي : الأسرة، المرأة والقيم، تساؤلات في قضايا المرأة، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2015
- هراس المختار، القبيلة والسلطة وتطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب، مطبعة الرسالة، الرباط، بدون سنة النشر
- هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، بيروت، ترجمة هشام شريح، مركز دراسات الوحدة العربية 1992.
- وزارة الصحة، المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة، 2020
- Alain Sissoko, Formation et changement social en milieu rural approche théorique et méthodologique, Office de la recherche scientifique et technique outre_mer entre de Petit Bassam – Sciences Humaines, Mars 1979.
- Alexander Rosenberg, Philosophy of social scetece, Dyke university, fifth edition, 2015.
- Alexis De Tocqueville, De la démocratie en Amérique, éditions Pagnerre, Paris 1948
- Alexis Trémoulinas, Sociologie des changements sociaux, Paris : édition la Découverte, 2006.
- André Adam, « Casablanca : essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'occident, Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, Éd./N/R/S 2ème édition , 1971.
- COTE Marc , L'Algérie ou l'espace retourné. Paris : édition Flammarion. 1988.
- Frederic Maatouk, Dictionary of sociology, English_Arabic,. Bierut (Lebanon : Edited and Revised by, 2001,
- Joamy Ray. Les marocains en France. Editions Maurice.Lavergne – Paris1937.
- M'hammed Belfquih. Abdellatif Fadloulallah : « mécanismes et formes de croissance urbaines au Maroc : cas de l'agglomération de Rabat-Salé » Ed, librairie El Maarif. T.I ; RABAT ; 1986.
- Mohamed Tamine , Le rôle de la femme dans le changement familial au Maroc. La famille du haut atlas » in : familles Turgues et Maghrébines Editions maison- neuve, Larase. Belgique, 1994



- Rahma Bourquia, Etat pouvoir et société, DAR ATTALIA , Beyroute , 1991
- Rahma, Bourqia , Choix du conjoint et modèle de famille, Les jeunes et les valeurs religieuse, Op. Cit .